

Distr.: General  
27 August 2018  
Arabic  
Original: English

# اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الثانية

٢٣ نيسان/أبريل - ٤ أيار/مايو ٢٠١٨

محضر موجز (جزئي)\* للجلسة الخامسة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الأربعاء ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد بوغاييسكي ..... (بولندا)

المحتويات

مناقشة عامة للمسائل المتعلقة بكل جوانب عمل اللجنة التحضيرية (تابع)

\* لم يعد محضر موجز لبقية هذه الجلسة.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل، وعرضها في مذكرة وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

18-08753 (A)



بدأت المناقشة التي يغطيها هذا المحضر الموجز الساعة ١٢:٠٥.

## مناقشة عامة للمسائل المتعلقة بكل جوانب عمل اللجنة التحضيرية (تابع)

على الوكالة لما تبذله من جهود لتعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك الأمور المتعلقة ببرامجها في الأردن.

٤ - وقالت متحدثة باسم المجموعة العربية إن انضمام جميع الدول العربية إلى معاهدة عدم الانتشار يعيد تأكيد التزامها بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وقد أخضعت هذه الدول أيضا جميع منشآتها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وستواصل جهودها الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي.

٥ - وقالت إن المجموعة تعتقد أن امتلاك الأسلحة النووية وتطويرها يشكلان خطرا كبيرا يهدد السلام والأمن الإقليميين والدوليين، وأن ما من سبيل لمنع استخدام هذه الأسلحة إلا إزالتها. ولذلك فالمجموعة تؤيد الاحتفال باليوم الدولي السنوي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية في ٢٦ أيلول/سبتمبر وترحب باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي تكمل معاهدة عدم الانتشار. وينبغي تحديد موعد لعقد مؤتمر رفيع المستوى بشأن نزع السلاح من أجل استعراض التقدم المحرز في هذا المجال.

٦ - وأعربت عن قلق المجموعة من عدم إحراز تقدم حقيقي في نزع السلاح النووي، بما في ذلك عدم تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ أو نتائج مؤتمري الاستعراض عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. وقالت إن عدم توصل الدول الأطراف إلى توافق في الآراء في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ وتلك الدول الحائزة للأسلحة النووية، في ما يتعلق بمسائل منها وضع إطار زمني للقضاء على ترساناتها النووية، يجعل وفاء جميع الأطراف بمسؤولياتها وتكثيفها جهودها ابتغاء إزالة هذه الأسلحة أمرا أكثر لزوما. وأعربت عن اعتراض المجموعة على تمسك تلك الدول بالعقائد العسكرية التي أجازت استخدام الأسلحة النووية، حتى ضد الدول غير الحائزة لتلك الأسلحة، في انتهاك ل ضمانات الأمن السلبية. ومن الأهمية بمكان وضع تدابير دولية والتزامات غير مشروطة لحماية الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من أن تُستخدم الأسلحة النووية ضدها أو أن تُهدد بذلك.

٧ - وأعربت، في هذا السياق، عن أسف المجموعة لعدم عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن سائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، على النحو المتفق عليه في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. وفي مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، سعت المجموعة إلى تقديم مقترحات لإنهاء الجمود فيما يتعلق بهذه المسألة. ولكنها جهود أحبطتها ثلاث دول حالت دون توصل المؤتمر إلى نتيجة بشأن المسألة. وأكدت أن

١ - السيدة المجالي (الأردن): قالت إن العالم ليس أكثر أمنا أو أمانا مما كان عليه وقت التفاوض على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فهذه الأسلحة ما زالت تشكل خطرا، وعدم الانتشار ونزع السلاح أبعد ما يكونان منالا. ومع ذلك، فإن المعاهدة تظل أساس إرساء السلام والأمن الدوليين وحجر الزاوية في نظام عدم الانتشار ونزع السلاح. وهي أيضا تتيح إطارا يضمن حق الدول الأطراف في الحصول على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. وفي هذا السياق، لا يمكن تحقيق أهداف المعاهدة إلا بتنفيذ ركائزها الثلاث بشكل متوازن وشامل.

٢ - وأضافت قائلة إن الانضمام العالمي إلى معاهدة عدم الانتشار وإنشاء مناطق خالية من تلك الأسلحة إنما هي خطوات هامة في تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار، ولا سيما في الشرق الأوسط. ولا تزال القدرات النووية لإسرائيل وعدم رصد مرافقها من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية يشكلان خطرا يهدد السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي معا. وقد أعاد العديد من القرارات والوثائق الختامية لمؤتمرات الاستعراض التأكيد على أهمية انضمام إسرائيل إلى المعاهدة وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وأعربت، في هذا الصدد، عن أسف بلدها لعدم عقد مؤتمر بشأن هذا الموضوع في عام ٢٠١٢، وشددت على أنه ينبغي إنشاء مثل هذه المنطقة وفقا للقرارات والالتزامات ذات الصلة، ولا سيما القرار بشأن الشرق الأوسط الذي أُخذ في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها عام ١٩٩٥ وخطة عمل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. وينبغي اتخاذ خطوات ملموسة نحو تنفيذ تلك النتائج والالتزامات في الدورة الحالية وفي مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠.

٣ - وأردت تقول إن للدول الأطراف حقا مشروعاً في الاستفادة من استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية على نحو ما تنص عليه المادة الرابعة من المعاهدة. فهذه الاستخدامات في الأغراض السلمية تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والازدهار. وأعربت عن تقدير الأردن لما تفضل به الوكالة الدولية للطاقة الذرية من دور هام في دعم البلدان النامية من خلال برنامجها للتعاون التقني، وأثنت

جميع الدول، بما فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية، على توقيع المعاهدة والتصديق عليها، فيُسَرَّ بذلك بدء نفاذها على وجه السرعة.

١١ - وأردف قائلاً إن من المهم استحضار الإعلان الذي أصدرته جميع الدول في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية لدورة الجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح بأن الأسلحة النووية أضعفت الأمن الدولي بدلا من تعزيزه. وقد أصبحت البيئة الدولية أكثر تعقيدا وغير مستقرة منذ انعقاد الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠. ولهذا السبب، من الضروري التأكيد من جديد على أن عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين أولوية من أولويات المجتمع الدولي. ويجب على الدول أن تجهر بالإعراب عن قلقها من محاولات تحويل ذلك الهدف الواضح الثابت، بما فيها الادعاءات بأن نزع السلاح النووي يتوقف على تهيئة الظروف الملائمة لذلك، فهذا قد لا يتحقق إلا في أجل بعيد.

١٢ - وقال أيضا إن التقدم الذي أُحرز بالفعل تقدم لا يجب النكوص عنه. ومن المهم الدفاع عن الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمرات استعراض المعاهدة أعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، والتي لا تزال سارية المفعول، ومن المهم الحفاظ عليها. ولذلك تؤكد إكوادور من جديد دعوتها إلى الامتثال لخطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، وتعرب عن رغبتها في أن تُحَقَّق نتيجة إيجابية في الدورة الحالية.

١٣ - السيد دونغ شي دونغ (فيت نام): قال إن السياسة الخارجية لبلده تقوم على مبادئ الاستقلال والسيادة وتنوع العلاقات وتعددية الأطراف، إلى جانب التكامل الفعال إقليميا ودوليا. وتروج فيت نام للسلام والتعاون والتنمية، وتؤيد الجهود المتعددة الأطراف في مجال عدم الانتشار التي تتوخى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وقال إنه يدعو، لذلك، إلى انضمام مزيد من الدول إلى الصكوك الدولية ذات الصلة، بما فيها معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية.

١٤ - واسترسل قائلاً إن من الضروري ضمان التنفيذ المتوازن للركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار، ثم استدرك مشددا على أنه من الحيوي التعجيل بإحراز التقدم في مجال نزع السلاح النووي، مبرا بذلك دعوته إلى التنفيذ الفعال لأحكام المعاهدة ذات الصلة، ولا سيما المادة السادسة منها. وفيما يتعلق بعدم الانتشار، قال إن

تخليص الشرق الأوسط من الأسلحة النووية ومن سائر أسلحة الدمار الشامل مسؤولية جماعية تقع على عاتق المجتمع الدولي. أما المجموعة العربية فقد فعلت كل ما في وسعها، وحثت المجموعات الأخرى على أن تحذو حذوها، لأن استمرار الجمود في هذا المجال يقوض مصداقية المعاهدة ويعرض للخطر نظام نزع السلاح وعدم الانتشار بأكمله. ولن تتحقق أهداف المعاهدة إلا إذا كان تنفيذها عالميا. وبالنظر إلى كون إسرائيل هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تنضم إليها بعد، فإن المجموعة العربية تدعو المجتمع الدولي إلى ممارسة الضغط على إسرائيل لكي توقع المعاهدة وتصدق عليها وتخضع جميع منشآتها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٨ - واختتمت كلمتها قائلة إن ثمة عاملا آخر تتوقف عليه مصداقية المعاهدة هو التنفيذ المتوازن لركائزها الثلاث. والمجموعة العربية تؤيد حق الدول الأطراف غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، ومن ذلك اتخاذها وسيلة لتعزيز التنمية المستدامة.

٩ - السيد كابريرا هيدالغو (إكوادور): أكد من جديد التزام بلده بمعاهدة عدم الانتشار بوصفها حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار، والتزامه بركائز المعاهدة الثلاث. وقال إن إكوادور، بوصفها بلدا يروج للسلام والعدالة والمساواة الاجتماعية، تؤيد الاستنتاج الذي توصلت إليه محكمة العدل الدولية بالإجماع بأن هناك التزاما بالسعي بحسن نية إلى إجراء وإنهاء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه تحت رقابة دولية صارمة فعالة؛ فهو استنتاج يكتسي أهمية أكثر من أي وقت مضى. والدول لن تتخلى عن المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة إزاء ما أُحرز من تقدم محدود في مجال عدم الانتشار وإزاء عدم إحراز أي تقدم بالمرّة في مجال نزع السلاح النووي، بل لا يمكنها أن تتخلى عن تلك المسؤوليات.

١٠ - ومضى يقول إنه بالنظر إلى المخاطر التي تتعرض لها البشرية جمعاء بسبب استمرار وجود الأسلحة النووية وإلى كون جميع الدول مسؤولة عن منع استخدامها، فإن إكوادور تفتخر بمشاركتها في المفاوضات المتعلقة بمعاهدة حظر الأسلحة النووية وتوقيعها المعاهدة في اليوم الذي فُتِح فيه باب التوقيع. والمعاهدة خطوة أساسية نحو نزع السلاح والإزالة الكاملة للأسلحة النووية، فهي تكمل الهيكل الحالي لعدم الانتشار ونزع السلاح وتعزيزه، وتسد ثغرة قانونية مجزؤها الأسلحة النووية حذرا صريحا، على نحو ما تحقق فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وقال إن إكوادور تشجع مرة أخرى

١٨ - وأضاف قائلاً إن السبيل العملي الوحيد للحفاظ على حيوية معاهدة عدم الانتشار هو إعطاء أولوية متساوية لركائزها التكميلية. ذلك أن الجمود الحالي في نزع السلاح النووي يؤكد ضرورة إحراز تقدم في تنفيذ المادة السادسة من المعاهدة. والتنفيذ الفعال من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية لالتزامها القاطع بنزع السلاح النووي سيعزز ركيزة عدم الانتشار بشكل كبير. ومن الضروري أن تكون جميع تدابير نزع السلاح شفافة ولا رجعة فيها ويمكن التحقق منها. وقال إن منغوليا تدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تقلل ما تعطيه للأسلحة النووية من دور في عقائدها العسكرية وأن تخفض الحالة التشغيلية لمنظومات الأسلحة النووية ابتغاء الحد من خطر وقوع كارثة نووية. وقد تعززت أحكام المعاهدة، ولا سيما المادة السادسة منها، باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية التي من شأنها أن تسهم في تحقيق أهداف معاهدة عدم الانتشار.

١٩ - واسترسل يقول إنه إذا أريد الحفاظ على مصداقية نظام تحديد الأسلحة وتعزيزه، لا مناص من منح أولوية متساوية لكل من نزع السلاح وعدم الانتشار. وإن معاهدة حظر التجارب النووية من المكونات الرئيسية للجهود المبذولة لتحقيق عدم الانتشار، لأنها تمنع المضي في تطوير الأسلحة النووية. ومن ثم، فإن بدء نفاذ تلك المعاهدة أمر حتمي إذا ما أريد لنظام عدم الانتشار أن يكون فعالاً وقابلًا للاستمرار. وقد أثبتت المعاهدة قيمتها حقاً، ومن أعظم مكنتسباتها ما تنص عليه من إعمال آلية فعالة للتحقق. وأعرب عن افتخار منغوليا باستضافتها أربع محطات للرصد في إطار نظام الرصد الدولي. واستدرك قائلاً إن النظام العالمي الذي يحظر التجارب النووية سيظل هشاً، إلى أن يبدأ نفاذ المعاهدة. أما إبرام صك ملزم قانوناً بشأن ضمانات الأمن فهو أيضاً ضروري لتعزيز ثقة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في الآليات المتعددة الأطراف، وينبغي المضي في أمره على سبيل الأولوية.

٢٠ - وزاد قائلاً إن استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ينبغي أيضاً أن يكون في طليعة الجهود الرامية إلى تعزيز معاهدة عدم الانتشار. وأعرب عن ثناء منغوليا على عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجالي التحقق من الامتثال للالتزامات في مجال عدم الانتشار ودعم الدول الأطراف في ممارسة حقها غير القابل للتصرف في تطوير البحوث في مجال الطاقة النووية وإنتاج هذه الطاقة واستخدامها في الأغراض السلمية. وقال إن برنامج التعاون التقني للوكالة جزء لا غنى عنه من ولايتها وإن له تأثيراً إيجابياً على تنفيذ المعاهدة وتحقيق

مما يشجعه وجود علامات وأدلة على إحراز التقدم بشأن المسألة النووية في شمال شرق آسيا، وأعرب عن تطلعه إلى أن يُعتمد بالتزامات أقوى وأن تنفذ المعاهدات الإقليمية المتعلقة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية بمزيد من الفعالية، مما سيشجع ضمانات أمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ودعا الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الانضمام إلى المعاهدة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا والبروتوكول الملحق بها، كما دعا جميع الدول الأطراف إلى تنفيذ نتائج مؤتمر الاستعراض عام ١٩٩٥، بما في ذلك القرار الصادر عام ١٩٩٥.

١٥ - وقال أيضاً إن فييت نام تؤيد تساوي جميع الدول الأطراف في الحق غير القابل للتصرف في تطوير البحوث في مجال الطاقة النووية وإنتاج تلك الطاقة واستخدامها في الأغراض السلمية، وأعرب عن تقديره للدعم والمساعدة التقنية التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية للدول الأطراف، ولا سيما البلدان النامية، كغالبية تمكّنها من القيام بذلك بطريقة آمنة وأمنة وسلمية. وأكد أن فييت نام ستواصل التعاون الوثيق مع الوكالة في هذا المجال.

١٦ - وأردف قائلاً إن من أكثر الوسائل فعالية للإسهام في نجاح عملية الاستعراض وفاء الدول الأطراف، فرادى ومجموعات، بالتزاماتها بموجب المعاهدة. وأكد أن فييت نام لن تألو جهداً، من جانبها، في الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وزاد قوله إن الإرادة السياسية والتفاوض بحسن نية والشفافية وشمول الجميع تكنسي أيضاً أهمية في ضمان نجاح عملية الاستعراض، شأنها في ذلك شأن تجويد أساليب العمل والتآزر وتحسين التنسيق بين رؤساء كل دورة من دورات اللجنة التحضيرية. فمضافة الدول الأطراف جهودها وتجديدها التزاماتها سيضمنان نجاح مؤتمر الاستعراض عام ٢٠٢٠.

١٧ - السيد بوريفسورين (منغوليا): قال إن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار يتطلبان اهتماماً خاصاً في ضوء التحديات العديدة التي يواجهها النظام العالمي لعدم الانتشار وعملية نزع السلاح النووي في السنوات الأخيرة. ومن هذه التحديات إخفاق الدول الأطراف في اعتماد وثيقة ختامية في مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٥، مما يبرز ضرورة بذل مزيد من الجهود المتضافرة، بل يبرز، أكثر من ذلك، ضرورة زيادة المرونة حتى يفضي مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٢٠ إلى نتيجة ذات جدوى. ومن المهم أيضاً كفاءة تنفيذ الوثائق الختامية لمؤتمرات الاستعراض أعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠؛ وإلا كان عقد مؤتمرات الاستعراض أمراً عقيماً.

غير مقبول، ولا مناص للدول الأطراف من مضاعفة جهودها حتى تتفادى العواقب الوخيمة المترتبة على استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها. ولذلك يجب عليها ضمان أن تفضي الدورة الحالية إلى نتائج محددة الأهداف وأن تعتمد الفرصة لإعادة تأكيد التزامها بمعاهدة عدم الانتشار، التي تمثل أداة محورية في تحقيق هدفها الجماعي، ألا وهو إزالة الأسلحة النووية.

٢٦ - وقال أيضا إن تسخير التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية وتحقيق التقدم الإنساني بما يتمشى والمادة الرابعة من المعاهدة أولوية من الأولويات. ومن الأهمية بمكان حماية ما تتمتع به الدول الأطراف من حق غير قابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية لتلبية الاحتياجات الأساسية مثل توليد الطاقة، والأمن الغذائي، والرعاية الصحية، وإدارة الموارد المائية، والاستدامة البيئية.

٢٧ - واسترسل يقول إن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار يعزز أحدهما الآخر. فقد ظل نزع السلاح النووي بحق السبيل الوحيد الفعال لعدم الانتشار. وقد أظهرت نيجيريا التزامها الدائم بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية بتنفيذها اتفاق ضمانات شاملة وبروتوكولا ملحقا به، وتصديقها على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، وتقديمها مشروع قرار الجمعية العامة ٤١/٦٣ (٢٠٠٩) المعنون "تخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية"، وتوقيعها معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي تكمل معاهدة عدم الانتشار وتعزز ركيزة نزع السلاح.

٢٨ - وأردف قائلا إن نيجيريا، بصفتها عضوة في مجموعة إلغاء حالة التأهب ومبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، تؤيد التدابير التي اقترحتها تلك المجموعات لزيادة الشفافية في نزع السلاح النووي، وتخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية، وتيسير بدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية، وبدء مفاوضات بشأن حظر إنتاج وتكديس المواد الانشطارية التي تستخدم في صنع الأسلحة النووية.

٢٩ - وأكد ضرورة منح الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد التهديد باستخدام الأسلحة النووية، وذلك ضمن إطار ملزم قانونا. فللمحافظة على الثقة المتبادلة اللازمة لاستمرار على ما هو موجود من ضمانات، ينبغي الإبقاء على الوقف الاختياري لتجريب الأسلحة النووية. وأشار إلى أن نيجيريا تؤيد التركيز المتزايد على الآثار الإنسانية المترتبة على استخدام الأسلحة النووية، وهو الأمر الذي يُشدد عليه بقوة في معاهدة عدم الانتشار

أهداف التنمية المستدامة. وقد اتضح من نتائج مشاريع التعاون التقني في منغوليا أن مشاريع الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقدم إسهاما كبيرا في التقدم العلمي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة للبلدان المستفيدة.

٢١ - وأردف قائلا إن المناطق الخالية من الأسلحة النووية ومركز منغوليا بوصفها دولة خالية من تلك الأسلحة تسهم إسهاما كبيرا في نزع السلاح وعدم الانتشار. فبالإضافة إلى تعزيز المعاهدة، تبني هذه المناطق الثقة بين الدول التي توجد بها تلك المناطق، مما يعزز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ومن أهداف السياسة الخارجية لمنغوليا المساهمة في جهود المجتمع الدولي في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

٢٢ - وقال إن التاريخ الفريد لمؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للمجتمع الدولي للتفاوض بشأن نزع السلاح يقدم أمثلة رائعة على التفاوض بشأن صكوك دولية معقدة من حيث طبيعتها ونطاقها معا. لولا أن الإخفاق المحزن للمؤتمر في اعتماد برنامج عمل قد قوض دوره تقويضا كبيرا. وإن إنشاء هيئات فرعية بموجب مقرر المؤتمر CD/2119، المعتمد في شباط/فبراير ٢٠١٨، من شأنه أن يمكن المؤتمر من الدخول في مناقشات موضوعية لأول مرة منذ أكثر من عشرين سنة، رغم أن هذا ليس بديلا عن اعتماد برنامج عمل؛ بل إن من شأنه أن ييسر تحقيق ذلك الهدف. ويجب أن تستمر المناقشات التقنية حتى يتم اعتماد برنامج عمل المؤتمر.

٢٣ - وأردف قائلا إن احتمال نقل أسلحة الدمار الشامل إلى الجهات الفاعلة من غير الدول التي قد تكون مستعدة لنشرها تحت أي ظرف من الظروف إنما هو خطر داهم لا بد من التصدي له بشتى الوسائل، ومنها قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). فهذا القرار يتيح أساسا متينا لتحسين الضوابط الوطنية بإتاحة المساعدة على تنفيذ أحكامه، ويسر منغوليا أنها كانت من أوائل الدول التي تلقت هذه المساعدة.

٢٤ - واختتم كلامه مؤكدا من جديد التزام بلده المتواصل بتعزيز معايير معاهدة عدم الانتشار.

٢٥ - السيد قادري (نيجيريا): قال إن العالم اليوم ليس أكثر أمنا مما كان عليه في الماضي. فالأسلحة النووية تظل تشكل خطرا كبيرا يهدد البشرية والسلام الدولي، خاصة وأن قوة تلك الأسلحة قد ازدادت على مر السنين. وإن ما تشكله من خطر يهدد الوجود أمر

على إلزام الدول الحائزة للأسلحة النووية، المنصوص عليه في الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠، واحترام التزاماتها الحالية فيما يتعلق بضمانات الأمن. وزاد قوله إن الاتحاد الروسي استولى على المرافق والمنشآت والمواد النووية الأوكرانية الموجودة في القرم، منتهكا بذلك النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأعرب عن قلق بلده من الأدلة التي تفيد بأن الاتحاد الروسي قد نشر منظومات لإيصال الأسلحة النووية وجدد البنية الأساسية ذات الصلة على الأراضي الأوكرانية في القرم. وإن مثل هذه الأعمال التي يقوم بها الاتحاد الروسي، بصفته دولة حائزة للأسلحة النووية، تشكل خطرا مباشرا يهدد النظام العالمي لعدم الانتشار، وتقوض إلى حد كبير الجهود الدؤوبة التي يبذلها المجتمع الدولي لإزالة الأسلحة النووية، وتهدد الأمن الدولي، وتفاقم خطر حدوث سباق تسلح عالمي. وهذه الأعمال خطيرة بشكل خاص بالنظر إلى أن المشهد الأمني الدولي يواجه أصلا تحديات كبيرة، ومنها برامج القذائف النووية والتسليارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وشدد، في هذا السياق، على أهمية قرار مجلس الأمن ٢٣٧١ (٢٠١٧).

٣٤ - وقال أيضا إن أوكرانيا تواصل تأييدها مفهوم ضمانات الأمن السلبية باعتبارها وسيلة عملية للحد من انعدام الأمن، الذي يُعتبر من الدوافع الرئيسية لتطوير القدرات المتعلقة بصنع أسلحة نووية، وهي تسعى إلى اعتماد اتفاق دولي ملزم قانونا يحل في نهاية المطاف محل مذكرة بودابست. ويجب أن يوفر هذا الاتفاق ضمانات موثوقة للسلام والأمن، تشمل الدعم العسكري في حالة تهديد السلامة الإقليمية. وينبغي أيضا أن يتضمن الاتفاق أحكاما بشأن الإجراء الذي يتبعه المجتمع الدولي في الرد على اعتداء إحدى الدول الحائزة للأسلحة النووية على سيادة دولة غير حائزة لتلك الأسلحة وعلى سلامتها الإقليمية وأمنها.

٣٥ - وأردف يقول إن نزع السلاح النووي، الكامل والذي لا رجعة فيه، هو السبيل الأوضح لحماية البشرية من العواقب الفتاكة الناجمة عن استخدام الأسلحة النووية. ومع ذلك، لا يوجد حل سريع لمسألة نزع السلاح، وما اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية إلا خطوة واحدة في الاتجاه الصحيح. فنزع السلاح يتطلب الأخذ بنهج طويل الأجل يتضمن خطوات عملية وتدابير فعالة لنزع السلاح يتخذها المجتمع الدولي بطريقة شفافة وغير تمييزية ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها، حتى يُنشأ نظام من الصكوك التي يعزز بعضها بعضا، بما يوجد عالما خاليا من الأسلحة النووية ويحافظ عليه. وقال، في هذا

ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، والذي يرد ذكره في الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠. وتواصل نيجيريا أيضا الترحيب بأي خطوة تتخذها الدول الحائزة للأسلحة النووية لتخفيض مخزوناتهما النووية، وهي تتوقع من تلك الدول أن تفي بالتزاماتها القانونية بموجب معاهدة عدم الانتشار، المتعلقة بإزالة ترساناتها النووية. وأعرب عن تشجيع نيجيريا الدول غير الأطراف في المعاهدة على أن تمتنع عن تطوير وتجريب الأسلحة النووية أو أن تتوقف عن ذلك، حسب الاقتضاء؛ كما أعرب، في هذا الصدد، عن ترحيب بلده بالمبادرات الدبلوماسية الأخيرة المتعلقة بشبه الجزيرة الكورية.

٣٠ - وقال أيضا إن المناطق الخالية من الأسلحة النووية خطوة حقيقية نحو إزالة الأسلحة النووية. وذكر أن نيجيريا تؤيد بالكامل إنشاء مناطق من هذا القبيل في جميع أنحاء العالم، بما فيها الشرق الأوسط. وأحذا في الاعتبار أنه لن تكون أي دولة آمنة في حالة وقوع عمل إرهابي نووي، فإن نيجيريا تؤيد جميع الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن النووي. وهي طرف في الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي والصكوك الأخرى ذات الصلة، وتواصل بذل كل جهد ممكن على الصعيدين الإقليمي والدولي من أجل منع الإرهاب النووي.

٣١ - واسترسل قائلا إنه بالنظر إلى منافع نزع السلاح النووي، التي لا يمكن إنكارها، يجب على مؤتمر نزع السلاح أن يخرج من حالة الجمود التي يشهدها. وعلاوة على ذلك، لا بد للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أن تظهر التزامها بنزع السلاح. واختتم كلامه مؤكدا أن نيجيريا ملتزمة التزاما راسخا بالوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدة، وأنها ستشارك مشاركة بناءة في الدورة الحالية.

٣٢ - السيد كليمنكو (أوكرانيا): قال إن الظروف الدولية تتغير باستمرار؛ ومع ذلك، فإن معاهدة عدم الانتشار قد احتفظت بقيمتها على مدى السنوات الخمسين الماضية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، كانت أوكرانيا قدوة في التحلي عن قدراتها النووية والانضمام إلى المعاهدة.

٣٣ - وأعرب عن أسفه من كون مصداقية وفعالية ركائز نزع السلاح وعدم الانتشار في المعاهدة قد قوّضت بشكل خطير. فقد أدى انتهاك الاتحاد الروسي لمذكرة الضمانات الأمنية المتعلقة بانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (مذكرة بودابست) إلى الإضرار بالنظام الأمني المستند إلى الأمم المتحدة بأكمله. وشدد

الصدد، إن بلده يدعو إلى التنفيذ العالمي لمعاهدة حظر التجارب النووية، التي سيشكل بدء نفاذها خطوة ملموسة نحو تحقيق ذلك الهدف المنشود. والوقف الاختياري لتجارب الأسلحة النووية، على ما هو عليه اليوم، أمر قيّم، لكنه ليس بديلا عن الحظر العالمي الملزم. وإبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى أولوية من الأولويات. وينبغي الشروع فورا في مفاوضات بشأن إبرام مثل هذه المعاهدة في إطار مؤتمر نزع السلاح.

٣٦ - وقال أيضا إن أوكرانيا تولي أهمية كبرى لتنفيذ أعلى معايير الأمن النووي وتحسينها باستمرار، وذلك على صعيد العالم بأسره. وخلال السنوات الأربع الماضية، عززت بشكل كبير نظامها الوطني لتوفير لحماية المادية لمرافقها وموادها بوضعها خطط عمل شاملة، في جميع محطات الطاقة النووية، تتعلق بحالة حدوث أزمة من الأزمات.

٣٧ - وانتقل للحديث عن الاستراتيجية العالمية لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، فختتم كلامه قائلا إن أوكرانيا ملتزمة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، واتفاق الضمانات الشاملة وبروتوكوله الإضافي، وتساهم في المبادرات الدولية مثل الشراكة العالمية لمجموعة الثمانية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل، والمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، وأعمال لجنة زانغر ومجموعة موردي المواد النووية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٠.